

Principles of Legal Studies

مبادئ الدراسات القانونية

Prepared by Dr. Ashraf Alrai

LAW612

Master of Digital law

Lecture 03



Principles of Legal Studies

Lecture 03

LAW612

Master of Digital law

Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

www.midocean.ae

تناولنا في المحاضرة السابقة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

- **الإطار المفاهيمي للقواعد القانونية.**
- التأصيل التاريخي للقانون.
- مستقبل القواعد القانونية.
- القانون الرقمي في ظل التطور والتقدم التقني.





وسوف نستعرض في هذه المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ **العلاقة بين الضوابط والمبادئ القانونية والقواعد القانونية**

➤ **الصلة بين الضابط والمبدأ القانوني.**

➤ **التفرقة بين الضابط والقاعدة القانونية.**

Chapter
03

العلاقة بين الضوابط والمبادئ القانونية والقواعد القانونية



تتجلى العلاقة بين الضوابط والمبادئ القانونية والقواعد القانونية في أن كل منها يلعب دورا في تشكيل النظام القانوني في الدولة وتوجيه السلوك الاجتماعي في المجتمع، وهو ما سوف نتناوله بصورة مفصلة تاليا.



Chapter
03

المبادئ القانونية:

□ يمكن تعريف المبادئ القانونية، بأنها القيم الأساسية والمفاهيم العامة التي تستند إليها النظم القانونية، وتعتبر المبادئ القانونية (الأساس النظري) الذي يُبنى عليه التشريع القانوني، وهي تعبر عن الأفكار والمفاهيم العامة التي توجه صياغة القوانين وتطبيقها، **ومن أمثلتها العدالة، المساواة، الحرية، حسن النية.**

Chapter
03

المبادئ القانونية:

□ وتعمل المبادئ القانونية كإطار عام يوجه عملية التشريع وتفسير القوانين؛ حيث تساعد القضاة والمشرعين على اتخاذ قرارات تتوافق مع الروح العامة للقانون.

العدالة

المساواة

اعتبار الناس سواء
في التمتع بالحقوق
دون اختلاف في
الجنس أو اللون أو المعتقد

الإنصاف

الحكم العادل الصادر
عن احترام روح
القوانين وليس عن
التطبيق الحرفي لها

Chapter

03

القواعد القانونية:

- تعرف القواعد القانونية بأنها الأحكام المحددة التي تصدر عن السلطات التشريعية وتُنفذ في المحاكم، والقواعد القانونية تضع معايير محددة للسلوك وتفرض عقوبات على المخالفين، **ومن أمثلتها قوانين المرور، القوانين الجنائية أو الجزائية، القوانين التجارية، والقوانين المدنية وغيرها.**
- وتعتبر القواعد القانونية الوسائل العملية لتطبيق المبادئ القانونية، ونها تنظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات وتحدد الحقوق والواجبات تحت طائلة الإلزام.

Chapter
03

القواعد القانونية:

□ وتعتبر القواعد القانونية الوسائل العملية لتطبيق المبادئ القانونية، ونها تنظم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات وتحدد الحقوق والواجبات تحت طائلة الإلزام.



Chapter
03

الضوابط القانونية:

✓ تعرف الضوابط القانونية بأنها الإجراءات والآليات التي تُستخدم لضمان الالتزام بالقواعد القانونية والمبادئ، وتشمل الأدوات الإدارية والتنفيذية والرقابية التي تضمن تطبيق القانون بشكل صحيح، **ومن أمثلتها آليات المراقبة، العقوبات، التراخيص.**

✓ وتسهم الضوابط في ضمان احترام القواعد القانونية وتطبيقها بفعالية.

تحليل العلاقة
بين المبادئ
والضوابط
والقواعد
القانونية



□ **التكامل:** المبادئ القانونية تقدم الأساس النظري والفلسفي للقوانين، بينما القواعد القانونية تمثل التطبيق العملي لهذه المبادئ. الضوابط تعمل على تنفيذ القواعد وضمان الالتزام بها.

➤ **التوجيه والتفسير:** المبادئ القانونية تساعد في تفسير القواعد القانونية وتوجيه استخدامها بشكل يتوافق مع القيم الأساسية للنظام القانوني.

➤ **الضمان والفعالية:** الضوابط تعمل على ضمان فعالية القواعد القانونية وتطبيقها بشكل عادل ومنصف، مما يعزز تحقيق المبادئ القانونية في الواقع العملي.



➤ **وبالتالي؛** فإن المبادئ القانونية تحدد الاتجاهات والقيم الأساسية، فيما تترجم القواعد القانونية هذه المبادئ إلى أحكام ملموسة، أما الضوابط فتضمن التطبيق الفعال والالتزام بهذه الأحكام.

الصلة بين القضاة والمبدأ القانوني





- الضوابط والمبادئ القانونية هما عنصران مكملان في النظام القانوني، بحيث يلعب كل منهما دوراً مهماً في تحقيق العدالة والنظام.
- وهو ما سوف نتناوله بصورة مفصلة على النحو الآتي:

الدور التوجيهي للمبادئ القانونية:

تعمل المبادئ القانونية كدليل أساسي لتوجيه عملية صياغة القوانين وتفسيرها، ويتم الاعتماد على هذه المبادئ لضمان أن التشريعات والقوانين تتوافق مع القيم الأساسية التي يسعى المجتمع لتحقيقها.

الدور التنفيذي للضوابط القانونية:

تساعد الضوابط القانونية في ضمان الالتزام بالقوانين وتطبيق المبادئ القانونية بشكل فعال، وتوفير وسائل لمراقبة السلوك وتطبيق العقوبات عند الضرورة لضمان أن القواعد تحترم وتنفذ بإنصاف.

❖ العلاقة التكاملية بينهما:

❖ التكامل يعني أن المبادئ القانونية تقدم الإطار النظري الذي يوجه وضع القوانين وتفسيرها؛ فعلى سبيل المثال، إن مبدأ العدالة يوجه صياغة القوانين الجنائية؛ بحيث تضمن حقوق المتهمين، والضحايا على حد سواء.

❖ أما في التنفيذ؛ فالضوابط تحول المبادئ إلى ممارسات عملية؛ فعلى سبيل المثال، نظام المراقبة القضائية يضمن أن المحاكم تلتزم بمبادئ العدالة في إجراءاتها وأحكامها.

❖ وفي التفسير والتطبيق؛ فالمبادئ تساعد في تفسير القوانين عند وجود غموض أو تضارب، بينما الضوابط تضمن أن يتم تطبيق هذه القوانين بما يتوافق مع التفسير المستند إلى المبادئ.

➤ الضمان والرقابة:

❖ الضمان يعني أن الضوابط تعمل كآليات لضمان أن يتم تطبيق القوانين بما يتفق مع المبادئ القانونية. على سبيل المثال، وجود نظام للمتظلمات والشكاوى يضمن أن حقوق الأفراد محمية وأن القرارات الإدارية تتوافق مع مبدأ العدالة.

❖ أما الرقابة؛ فتعني الضوابط تتيح الرقابة على تطبيق القوانين والتأكد من أنها تُنفذ بشكل عادل ومنصف، مما يعزز احترام القانون والثقة في النظام القانوني.

وبالتالي؛ فإن المبادئ القانونية توفر الأساس النظري والفلسفي الذي يوجه صياغة القوانين وتفسيرها، بينما الضوابط تضمن التطبيق الفعّال لهذه القوانين بما يتوافق مع هذه المبادئ. هذه العلاقة التكاملية تساهم في تحقيق نظام قانوني عادل ومنظم.

التفرقة
بين
الضابط
القانوني
والقاعدة
القانونية



التفرقة بين الضابط القانوني والقاعدة القانونية تركز على اختلاف أدوارهما ووظائفهما داخل النظام القانوني. وفيما يلي توضيح للفرق بينهما:

- القاعدة القانونية هي نص تشريعي محدد يصدر عن السلطة المختصة، ويتضمن قاعدة عامة ومجردة تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، وتحدد حقوقهم وواجباتهم.

- وتتكون القاعدة القانونية عادة من جزئين أساسيين: الفرض (الحالة الواقعية التي تنطبق عليها القاعدة) والحكم (النتيجة القانونية التي تترتب على تحقق الفرض).
- وتهدف القواعد القانونية إلى تنظيم سلوك الأفراد والعلاقات بينهم، من خلال تحديد ما هو مباح وما هو محظور، وفرض عقوبات على المخالفين.

- ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:
- القواعد التي تنظم حركة المرور (كقاعدة إلزام السائق بالتوقف عند الإشارة الحمراء).
- القواعد الجنائية التي تجرّم السرقة والقتل والاعتصاب وغيرها من الجرائم، وتحدد عقوبتها.
- القواعد المدنية التي تنظم عقود البيع والشراء.

- يعرف **الضابط القانوني** بأنه معيار أو مقياس يُستخدم لتحديد وتطبيق القواعد القانونية في سياق معين.
- وهو أداة توجيهية تُستخدم لتفسير وتطبيق القوانين بطريقة تضمن تحقيق العدالة والإنصاف.
- ويعمل الضابط القانوني كأداة لتطبيق القواعد القانونية وتفسيرها بما يتناسب مع الظروف الواقعية.
- ويساعد الضابط في توجيه القضاة والإداريين في اتخاذ القرارات القانونية بشكل صحيح.

○ ويمتاز الضابط القانوني بمجموعة من الخصائص على النحو التالي:

• ○ معياري: الضوابط تقدم معايير توجيهية لتطبيق القواعد القانونية.

• ○ مرن: الضوابط يمكن أن تكون أكثر مرونة من القواعد القانونية، وتسمح بالتكيف مع الحالات الفردية.

- **ومن الأمثلة على ذلك:**
- مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، حيث يُستخدم كضابط لتحديد كيفية تفسير التزامات الأطراف.
- مبدأ المصلحة الفضلى للطفل في قضايا الحضانة.
- مبدأ التناسب في تطبيق العقوبات الجنائية، حيث يتم مراعاة التناسب بين الجريمة والعقوبة.

➤ **التفرقة بين الضابط والقاعدة القانونية**

➤ **الطبيعة:**

➤ **القاعدة القانونية:** قاعدة عامة ومجردة تنظم سلوك الأفراد وتحدد حقوقهم وواجباتهم.

➤ **الضابط القانوني:** معيار توجيهي يُستخدم لتفسير وتطبيق القواعد القانونية بما يضمن تحقيق أهداف القانون.

➤ **التطبيق:**

➤ القاعدة القانونية: تُطبق بشكل مباشر وتحتوي على جزاء قانوني يمكن فرضه على المخالفين.

➤ الضابط القانوني: يُستخدم كأداة مساعدة لتوجيه وتفسير القواعد القانونية وتطبيقها بمرونة.

➤ **الوظيفة:**

➤ القاعدة القانونية: تنظيم سلوك الأفراد والمجتمع ووضع حدود قانونية للسلوك المقبول.

➤ الضابط القانوني: ضمان التطبيق العادل والمنصف للقواعد القانونية وتوفير مرونة في التفسير.

➤ باختصار، القاعدة القانونية هي النص الملزم الذي ينظم سلوك الأفراد ويحتوي على جزاء قانوني، بينما الضابط القانوني هو المعيار أو المبدأ الذي يوجه تفسير وتطبيق هذه القاعدة لضمان تحقيق العدالة والإنصاف.



تناولنا في المحاضرة مجموعة من الموضوعات على النحو التالي:

➤ **العلاقة بين الضوابط والمبادئ القانونية والقواعد القانونية**

➤ **الصلة بين الضابط والمبدأ القانوني.**

➤ **التفرقة بين الضابط والقاعدة القانونية.**



Thank You